الأوضاع السياسية في اليمن وأثرها على النظام السياسي

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي (*)

المقدمة

شهدت اليمن احتجاجات شعبية واسعة منذ العام ٢٠١١ ، على سياسات الرئيس اليمني «علي عبد الله صالح» ، اذ هيمن اقارب الرئيس على مقدرات الحكم والثروة ، إذ عدت من أهم أسباب تصاعد المطالبات الشعبية بتنحية جميع اقارب الرئيس «علي عبد الله صالح» من المناصب القيادية الحكومية والمؤسسة العسكرية والامنية ، والقضاء على شخصنة السلطة والفساد التي اختزلت اليمن كله في المؤتمر الشعبي العام بسلطته المستبدة والفاسدة واختزال الجيش والامن في اسرته ، حيث استأثرت اسرتة الرئيس «صالح» بكل المؤسسات والمناصب السيادية ، ونتيجة لهذه الاسباب السالفة الذكر نجد ان الثورة اليمنية انطلقت بشرارتها الاولى كثورة سلمية في ٣ شباط ٢٠١١ ، وقاد هذه الثورة تنظيمات الشباب اليمني على مختلف مشاربهم الفكرية والدينية ، فضلاً عن احزاب المعارضة للمطالبة بتغيير النظام السياسي والقيام بالاصلاحات بمختلف جوانبها ، وجاءت نتيجة الثورة بالاطاحة بالرئيس « علي عبد صالح» بعد التوقيع على اتفاقية الرياض في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١،وتطورت الاحداث باليمن سريعة وبدأت حرب شاملة منذ منتصف العام ٢٠١٤ ،وتصاعدت اعمال العنف بعد عجز الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس « عبد ربه منصور هادي «عن تحقيق الاستقرار السياسي ،مما دفع الحوثيون الى الواجهه والسيطرة على مقدرات الدولة والدخول بحرب مستمرة الى يومنا هذا مع المملكة العربية السعودية ذهب ضحيتها الآلآف من أبناء اليمن مع تشريد مئات الالاف من المواطنين .

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من التعرف على أسباب عدم الإستقرار السياسي في اليمن ،وكيفية تصاعد مديات الصراع واعمال العنف مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة ، يترافق ذلك مع انهيار المؤسسات الخدمية ،وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي مع الحوثيين يعمل على وقف اطلاق النار بشكل نهائي .

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد
drnadia1927@gmail.com

إشـكالية البحث :المشكلة في اليمن تتمثل بتعدد الأطراف المتصارعة بين القبائل والهيمنة على مقاليـد السـلطة ، مـع صعود جماعـة الحوثي إلى المشـهد السياسي والإسـتيلاء الكامل على العاصمـة صنعاء ،مترافقة مـع انعدام الثقة من جانب المواطن اليمني اتجاه حكومته المركزية ،فالرئيس هادي لم يكن قادراً على جمع الفرقاء وتحقيق الوحدة بوجود اطراف اقليمية .

فرضيـــة البحث : ان الصـراع القائم في اليمن سسـيبقى مسـتمراً لأسـباب داخليـة وخارجية وايضاً ماله علاقة بإجندات اقليمية ودولية ،مع اسـتمرار وجود نظام سياسـي غيـر قادر على تحقيق الاستقرار السياسي في ظل غياب الهوية السياسية الموحدة لليمن .

منهج البحـث: في دراسـة تطـور الاوضاع السياسـية فـي اليمـن نسـتخدم منهـج التحليل النظمـي مـن حيـث دراسـة اسـباب الأزمات وتصاعدها وأثرها في النظام السياسي للخروج برؤية علمية لنتيجة الصراع القائم وما سيؤول اليه مستقبل اليمن .

هيكليـــة البحث : يتناول المبحـث الأول نظرة عن طبيعة الثـورة اليمنية عام ٢٠١١وخروج علـي عبد الله صالح من السـلطة ، أما المبحث الثانـي يتناول صعـود الحوثيون إلى السـلطة ومقتل علي عبد الله صالح ، أما المبحث فيتناول مسـتقبل الصراع السياسـي في اليمن في ظل إتفاق الرياض

مع خاتمة تتضمن رؤية لمسـتقبل اليمن في ظل التوتر الاقليمي الراهن .

المبحث الاول نظرة عن طبيعة الثورة اليمنية عام ٢٠١١وخروج علي عبد الله صالح من السلطة :

هناك مشـاكل معقدة عانت منهـا اليمن فالثورة اليمنية، التي اندلعت في فبراير ٢٠١١، وجدت نفسـها في مواجهـة نظام الرئيـس « علي عبد الله صالح»ومراكز القوى المتعددة في المجتمع اليمنـي ، وفـي جـوار إقليمـي قلـق ومصالح دوليـة متشـعبة ، تـرى باليمـن احـدى الدول المهمة فـي إحتواء الارهـاب ، وكانت الرغبة الدوليـة في تغييـر رأس النظام السياسـي دون المسـاس بمؤسسـات الدولة ، وقد كان من غير الممكن تجاهل المطالب الشـعبية الشبابية التي اسـتطاعت وبتمكن من انتزاع الشرعية ،ولكن فشـلوا في فرض رؤيتهم على القوى السياسـية والعسكرية والقبلية [١].

مقدمـات الثـورة اليمنيـة كانـت تحمـل بوادر تفجرها ، اذ كانت اليمن تعيش حالة من التمزق والانشـقاق الاجتماعـي والسياسـي والنفسـي الداخلي ،مترافقه مع وضع امني لم يبشر بخير ويهدد الوحدة الوطنية وتماسـك الدولة ، اذ كان الحراك الجنوبي واسعاً ونشطاً ويريد الحصول على استقلاله عن الجزء الشمالي ، مع اصطدام مطالبـه السياسـية والمناطقيـة بتعنت سـلطة اسـاءت إدارة الدولة، واسـتمرت فـي تهميش الجنـوب ،يترافـق ذلك مع الحـرب في صعده والاقتتـال العنيـف بين السـلطة والحوثيين مع وجود تنظيم القاعدة على الاراضي اليمنية [٢].

وكانت الثورة اليمنية قد وحدت مجتمعاً سياسياً مفتتاً ،بل وطالت وحدويتها مجتمعاً منقسمًا منذ وقـت طويل علـى صعيد تركيبتـه الاجتماعية ،الـذي تخترقـه القبائـل وخلقـت منـه مجتمعاً

عصبوياً ،كما ان الثورة اليمنية احدثت شروخاً في النظام السياسي اذ وقع الانشقاق في الدائرة الضيقة للنظام ورئيسه من الحزب الحاكم «المؤتمر الوطني»، ليمتد الى كتلته النيابية في البرلمان الى رؤساء المحافظات والسفراء في الخارج ،ووصل الانشقاق ضد نظامه السياسي الى المؤسسة العسكرية ليعلن قاده مرموقين الانضمام الى الثورة ، وعد تحول غير مسبوق في التاريخ السياسي اليمني المعاصر[٣].

واللافت للانتباه بأن احزاب المعارضة قبل الثورة الشعبية كانت قد اظهرت غضباً كبيراً بسبب خطة الرئيس «صالح» لتعديل القانون الانتخابي ،وتأليف لجنة عليا جديدة للانتخابات والاستفتاء ،وتعديل الدستور حتى يسمح له بفرصة انتخابية جديدة ، فضلاً عن سعيه لتوريث السلطة الى ولده « احمد» وقد سبب ذلك غضباً عارماً لدى معارضيه ، وبالرغم من ان احتجاجات المعارضة بدأت في ١٦ كانون الثاني ٢٠١١، بعد يومين من سقوط نظام «بن علي « في تونس لكنها اكتسبت زخماً شعبياً ولاسيما بعد انضمام عناصر مهمة من النخبة العسكرية والسياسية الى المتظاهرين ، مع حدوث إنشقاقات وإستقالات شملت أعضاء بارزين من عائلة الرئيس وأعوانه ولاسيما بعد قمع النظام وبوحشية التظاهرات الشعبية[٤].

إن من أسباب الثورة في اليمن الوضع الإقتصادي المتهالك وإزدادت الأوضاع سوءاً مع تدهور الأوضاع الأمنية وتفجير خطوط انتاج وضخ النفط وتدهور الخدمات الانسانية الاساسية لغالبية المواطنين ،ولاسيما في الأماكن البعيدة عن العاصمة ،ويعد اليمن البلد الأفقر من بين دول شبه الجزيرة العربية ويعاني منذ سنوات طويلة من مشاكل إقتصادية حادة، فاقم من تداعياتها الكارثية والإنسانية عدم الإستقرار السياسي الذي برزت مؤشراته حتى قبل الإطاحة بالرئيس «علي عبد الله صالح» فقد تصاعدت مطالب الانفصال من قبل الحراك الجنوبي ،ودخلت اليمن في مواجهة مسلحة مع الحوثيين في الشمال ،كما واجه اليمن تحديات أمنية بالغة تمثلت في وجود تنظيم القاعدة على أراضيه وتنفيذه للعديد من العمليات الإرهابية التي كان لها تأثيرات شديدة من الناحية الاقتصادية لاسيما التفجيرات التي تطال أنابيب النفط[٥].

وأشار المحللين السياسيين إلى ان ثورة الشباب كانت مهددة بالفشل لو لم ينضم اليها اللواء السابق «علي محسن الأحمر « قائد الفرقة الاولى المدرعة ،واستطاع ان ينقذ الثورة ويحميها من الهجوم المضاد للرئيس «صالح» الذي أراد التخلص من الثورة عسكرياً وبمساعدة اللواء الاحمر كان قد استطاع من تغيير المعادلة على الأرض[٦].

ونتيجة لتضافر العوامل الشكلية والموضوعية للثورة ومقتل الالاف من الشباب اليمني الثائر تنحى الرئيس «علي عبد الله صالح « عن السلطة في ٢٧ شباط ٢٠١١،واضطر الى القبول بالمبادرة الخليجية ووقع صالح على ترك المنصب لنائبه ،مع تشكيل حكومة جديدة تترأسها المعارضة ،ويتم توزيع المناصب الوزارية بالتساوي بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب المعارضة « اللقاء المشترك « وأول قرارات الرئيس « عبد ربه منصور هادي» كانت إقالة «علي محسن الاحمر» من منصبه في الجيش اليمني [٧].

وكانــت المبادرة الخليجيــة في عام ٢٠١٢ ، قد وصفت بأنها كادت ان تكون التســوية السياسية فيها بشــأن الجمهوريــة اليمنية خريطة طريق للــدول التــي تواجــه إحتجاجات مماثلــة ، وقد عدت هذه المبادرة الخليجية طوق نجاة للرئيس «صالح» حيث انقذت «صالح» من القتل حينها ومنحته الحصانة ،ووفرت له الوقت ليعيد تنظيم صفوفه وتحالفاته السياســية والقبلية والعسكرية ، وقام الرئيس «هــادي» بالتحضير لتنفيذ بنود الاتفاقية بدءاً بتشــكيل الحكومة وانتخاب رئيس توافقــي مروراً باللجــان الفنية للاعداد لمؤتمر الحــوار والاتفاق على وثيقة بين مختلف القوى والاطراف والمكونات السياســية والاجتماعية ،وقــد شــكلت هــذه الوثيقــة الحــد الادنــى من التوافقــات السياســية التــي اقرت شــكل الدولة الاتحاديــة القائمة على النظام الفيدرالي المكون من ســتة اقاليم ، وقــد حصل الرئيس «هادي « علــى الدعم الدولي ولاســيما بعد تشــكيله لجنة صياغة الدستور[٨].

وكان الحــوار الوطنــي اليمنــي قــد بــدأ فــي ١٨ مــارس/ آذار ٢٠١٣، بمشــاركة ٥٦٥ عضــواً لتمثيل ثمانية مكونات سياســية تشــمل الاحزاب السياســية والشباب والنساء المستقلين ومنظمــات المجتمع المدنــي والحراك الجنوبي وعناصــر الحوثــي «انصــار الله» وكان على تلــك المجموعات تقديم تقاريرها في الجلســات الختاميــة للمؤتمــر التي كانت مقــررة في ١٨ سبتمبر ٢٠١٣،ولكن حال دون انتهاء المؤتمر فــي الموعد المحدد مشــكلات وتطورات مهمة وعلى رأســها القضية الجنوبية ،اذ تعد القضية الابــرز فــي الحــوار ،وتتوقف عليهــا تحريك عديــد من القضايا ،مثل شــكل الدولــة ومبادئ الدســتور ومؤسســة الجيــش والأمــن وقضية صعدة ،وغيرها من القضايا ، وتعد إعادة هيكلة الجيش من اهم الامور التي ركز عليها الرئيس « هــادي» فقــد أصدر قــرارات تتعلــق بإعادة العمل بقانــون خدمة الدفاع الوطنــي الالزامية مــع تفعيل احكام الاحالة على التقاعد المتضمنة في قانون الخدمة في القوات المسلحة والمناطق العســكرية ، اذ لاتعتمــد إعــادة هيكلــة الجيش علــى توحيد الجيش اليمني فحســب بل لابد من أن تســاهم في إعادة بناء عقيدة القوات المسلحة وإعادة تشــكيلها وتحويلها من حماية النظام الى حماية الوطــن ، الا ان جهود الرئيس «هادي» قوبلت بمقاومة شــديدة من الضباط قادة الكتائب والسرايا الذي لم تشملهم الهيكلة [٩].

وهنــاك قضايــا خلافية اشــرت علــى القضية الجنوبية يمكن الاشارة اليها بالنقاط الاتية[١٠]:.

١.عــدد الاقاليــم في الدولة الجديــدة : وتعد اهم قضايا الخلاف بين المكونين الشمالي والجنوبي بمعنــى شــكل الدولــة اليمنية هل هــو فيدرالي او مركــزي وحســم لصالــح النظــام الاتحادي الفيدرالي .

٢.تســوية مطالب الجنوبيين :اقرت لجنة ٨+٨ على منــح اليمنيين الجنوبييــن ٥٠٪ من جميع المناصــب العليــا والســيادية فــي الدولة ،وفي التمثيــل في الحكومــة والبرلمــان وفي مجلس القضــاء الاعلى ،وتقاســم المــوارد الطبيعية ، وعلــى اســاس ان هــذه الموارد هــي ملك لكل الشــعب اليمني ،وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠١٣ اصدر الرئيس»هادي»قراراً باعتماد توصيات لجنــة نظــر ومعالجــة قضايــا الاراضــي في المحافظــات فــي المحافظات الجنوبيــة ،والتي تضمنــت تعويض اكثر من ١١ الف عســكري في المحافظات الجنوبية مع إعادة ٧٠٠ ضباط

الى الخدمة في القوات المسلحة ووزارة الداخلية وجهاز الامن السياسي (المخابرات) وهم ممن تـم إيقافهم واحالتهم الـى التقاعد في ظل نظام الرئيس السابق ،وعقب حرب ١٩٩٤.

٣.انقسـام الجنوبييـن: تتمثل المشـكلة بقصور تمثيل القضية الجنوبية بمؤتمر الشعب الجنوبي والـذي مثله «محمـد علي أحمـد» رئيس أمن الدولـة السـابق ، والمقرب مـن الرئيس هادي ،وكان الرئيـس السـابق لجمهوريـة اليمـن الديمقراطية والقيادي البارز في الحراك «علي سـالم البيض» قد انتقد المشـاركة في جلسات الحوار في إطار الاصرار على خيار الانفصال الكامل ورفض خيار الوحدة من الاساس.

وكانـت حكومـة الوفـاق الوطنـي قـد تكونت بالمناصفة بين اعضاء من اللقاء المشـترك(*) مـع الحـزب الحاكم ولكـن لم يسـتطيعوا تقديم الخدمات الاساسية للمواطن اليمني ،فضلاً عن عمليات تخريب في مؤسسـات الكهرباء والماء وانابيـب النفط التـي طالتها الضربـات لمئات المرات ،مما ادى بالحكومة الى رفع الدعم عن المشتقات النفطية مما اثار غضب المواطنيين ، كمـا ان الدول الخليجيـة التي رعت المبادرة لم تقدم المساعدات المالية لتحسين ظروف الشعب اليمنـي ودعـم الحكومـة المنبثقة عـن مبادرة مجلـس التعـاون الخليجـي وذكـرت الحكومة اليمنية العقبـات التي واجهت تطبيـق المبادرة الخليجية(١١):

١.وضع مطبـات وعقبات إمام إعـادة الطابع الوطني فـي أجهزة الدولة المدنية والعسـكرية من خلال إثارة الفوضى والعواصف الاعلامية ضد كل قرار يستهدف تحقيق هذا المطلب .

٢. قاد الرئيس المخلوع «علي عبد الله صالح» حملـة ضخمة لاسـقاط المبـادرة الخليجية بكل الاساليب ،عن طريق تسليم الاسلحة والمعدات العسـكرية والمعسـكرات للحوثيين في صعدة وعمـران والويـه عسـكرية اخـرى ،وكذلـك تسـليم بعض المناطق للقاعدة واخلاء المقرات والمعسـكرات التي كان من المفترض ان تدافع عن المدينة ضد الجماعات الارهابية .

٣.تنفيذ مجموعة من الاعمال التخريبية ولاسيما على أنابيب النفط والغاز والتي اججت الغضب الشـعبي على الحكومة ، وتم استغلالها من قبل « صالح» والحوثيين لاقناع الرأي العام اليمني بفشل المبادرات الخليجية .

وكاد أن يتـم الاسـتفتاء علـى موادالدسـتور، لـولا تحرك الرئيـس « علي عبـد الله صالح» نحو مسـانديه من حيث وجـود وحدات الجيش الداعمـه لـه والولاء الشـخصي والمناطقي له ،وهذا الوضع ادى الى تأزيم الوضع السياسـي وعدم استكمال المرحلة الانتقالية قبل الاستفتاء على الدسـتور والاعداد للانتخابـات البرلمانية والرئاسية مما فسح المجال امام جماعة الحوثي للسـيطرة على العاصمة صنعاء في ٢١ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٤(١٢).

في ضوء الطرح السابق نرى ان اليمن عانى من مشكلات متعددة سياسية واقتصادية ومجتمعية مـع تعدد اقطاب الصراع وتضارب المصالح، لذلـك كانت شـرارة الاحتجاجات الشـعبية في تونس ومصر ليسـت ببعيدة عما تعيشـه اليمن من مشـكلات تتعلق بالقضية الجنوبية والرغبة بالانفصـال عـن الشـمال ،مـع وجـود تنظيم القاعـدة الارهابي في اليمن ممـا جعل من هذه الاحتجاجات بوابـة الأمل لإنهاء حكم التوريث

والسيطرة على مقدرات اليمن من قبل المقربين من « علي عبد الله صالح « وأعوانه فكان خلع صالح بداية النفق المظلم الاخر الذي دخلت به اليمن الى يومنا هذا ، مع حرب أدت إلى إنقسام المجتمع اليمني وتشظيه.

المبحث الثاني : صعود الحوثيون الى السلطة ومقتل علي عبد الله صالح :

بين الحين والآخر كان الصراع يتفجر في صعدة بين جيش «علي عبد الله صالح» وجماعة الحوثيين(*) ،وسرعان مايتحول الصراع إلى إقتتال مسلح عنيف ،وتأتي التهدئة لكن بدون قلع جذور الخلاف بين الطرفين ،فالسلطة اليمنية السابقة برئاسة صالح حاولت إبتزاز الحوثيين بحرب بالانابة من قبل الجارة الداعمة لليمن وهي المملكة العربية السعودية للسيطرة على القوى الزيدية داخل اليمن ،والحوثيون من جانبهم لا يثقون بالتهدئة من جانب الحكومة التي تقوم فور بدأها بحملة من الاعتقالات ضد جماعة الحوثي مما ادى الى استمرار الصراع في صعدة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩(١٣).

ويعد الصراع في اليمن متعدد الأطراف والجهات ولكل من هذه الجماعات مصالح متعارضة ،وقد طمس العداء ونزعة الآخر بين الزيدية في الشمال والشافعية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن ذكريات التعايش والتسامح بينهما ،وقد اشار تقرير مجموعة الازمات الدولية في آذار ٢٠١٥ ((ان ذهنية سني – شيعي التي لم تكون موجودة سابقاً ولكن بدأت تتسلل الى الكيفية التي يصف بها اليمنيون قتالهم ويتضح ذلك في الشارات والرموز التي بدأ يستخدمها على السواء كلاً من الحوثيين الشيعة الزيدية وحزب الاصلاح الاسلامي السني ، بمعنى اخر بات الاستخدام المتزايد للخطاب الطائفي من المجموعات المتحاربة سمة بارزة لهم)) (١٤).

لقد جاء احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء في ايلول ٢٠١٤ ، له وقعه المؤثر في الداخل اليمني وعلى دول الاقليم ولاسيما المملكة العربية السعودية ،اذ شكل وجود جماعة الحوثي بالقرب من الحدود السعودية خطيراً كبيراً على الامن القومي السعودي ، وفي الحقيقة جاءت سيطرة الحوثيين على السلطة نتيجة تظافر متغيرات داخلية وخارجية ، اذ كان مسلحو الحوثي الذين يتخذون اسم «انصار الله» قد احكموا سيطرتهم على العاصمة صنعاءومثل تاريخ ٢١ ايلول علامة فارقة في مسيرة التحولات السياسية التي شهدتها اليمن ، كما جاء سقوط العاصمة صنعاء في ظل انهيار عام للدولة ،وكان من أبرز ملامحه حالة تذمر واسعة داخل المؤسستين العسكرية والامنية من حملة الاغتيالات التي تستهدف عناصرها في كل مناطق اليمن ،وايضاً على الفساد المالي والاداري وتدني رواتب العسكريين وقوات الامن وافتقار المعاييير الموضوعية مثل الكفاءة والاقدمية وتولي المناصب وانعكس ذلك على الولاء للدولة ومعنويات منتسبي المؤسستين العسكرية والامنية، وكان من المفترض الحوار الوطني ان يؤسس للبناء السياسي والدستوري في البلاد ولكن الانقسام اخذ بالظهور إذ انفجرت الاوضاع عسكرياً في دماج وبعدها مدينة عمران التي سقطت في أيدي الحوثيين واخيراً العاصمة صنعاء ،ومن الملاحظ ان جماعة «علي عبد الله صالح» ولاسيما احد شيوخ القبائل البارزين في عمران

وهـو ايضاً قيادي في المؤتمر الشـعبي العام قد شـارك في اقتحـام الحوثييـن صنعاء،كما كان لحلفاء « علـي عبد الله صالح «دوراً بارزاً في حسم المعارك في عمران وهزيمة اللواء ٣١٠، المرابط هنـاك ،وقتل قائده «حميد القشـيبي « الذي كان خصماً «لصالح» واشـتبك مع قوات الحرس الجمهوري خلال ثورة ٢٠١١ ، وكان الحوثيون قد رفعوا شعاراً تمثل بمطالبات ثلاثة (١٥).

١.اسـقاط الجرعة السـعرية التي نشأت بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية .

٢.اسقاط حكومة الوفاق.

٣.تطبيق مخرجات الحوار الوطني.

وكان اليمن قد دخل مرحلة جديدة من التسويات القائمـة على إتفاق الأمر الواقع ،والتي أوصلته الـى صدام مباشـر بين المجموعات المسـلحة لجماعـة الحوثـي والدولة واسـتهداف الرئيس اليمني في يناير ٢٠١٥، في ظل توسع عسكري على الأرض الأمر الذي بدء عمليات عسـكرية عبر تحالف عسـكري عربي «عاصفة الحزم» قادتـه المملكة العربية السـعودية بعد أن أصبح أمنها القومي وحدودها الجنوبية مهددين بشـكل مباشر ،فقد دفعت هذه التطورات الرئيس اليمني « عبد ربـه منصور هادي»الـى طلب التدخل العسـكري الاقليمي والدولـي ،وطالب مجلس الأمن في ٢٤آذار ٢٠١٥، بالتدخل العسـكري السريع لفرض منطقة حظر الطيران في المواقع والمطارات التي يسـيطر عليها الحوثيون ،كما دعـا دول مجلس التعاون الخليجي لوقف التمدد الحوثي المسـنود من إيـران وحماية المصالح الحيويـة ، وجـاء الـرد الخليجـي متناغماً مع الطلب اليمني بالتدخل العسكري (١٦).

وكان الحوثيـون من أشـد المعارضين للمبادرة الخليجية بمراحلها الثلاث وبدؤا بالتنسيق عالي التنظيـم مـع الرئيس المخلـوع « علي عبد الله صالح» ورفعوا شعار محاربة الفساد والتصدي للقرارات الحكومية ،وتنظيم مظاهرات شـعبية فـي العاصمـة صنعـاء ورفعوا شـعار رفض قـرار الحكومـة برفـع الدعـم عن المشـتقات النفطية وتمكن الحوثيون من السـيطرة صنعاء واحتلال المقرات الرئيسـية فـي العاصمة كما اسـتطاع الحوثيـون مـن السـيطرة على عدن وخرج الرئيس هادي» الى السـعودية ثم طالب فعلياً بالتدخل العسكري العربي في اليمن لانقاذ الدولة من سيطرة الحوثيين (١٧).

وكانت السـعودية قد قادت عاصفـة الحزم في ٢٦ اذار ٢٠١٥ لانقاذ امنها القومي مع تسارع سـيطرة جماعة الحوثي على الدولة ومقدراتها فضـلاً عن تهديـدات الامن البحـري اذ لم تعد تهديـدات القرصنة قبالة السـواحل الصومالية الاكثـر خطـورة علـى الامـن البحـري لدول مجلس التعـاون الخليجي بعـد تراجع معدلات القرصنـة ، غيـر ان تهديدات الامـن البحري لدول مجلـس التعاون الخليجي تصاعدت عقب توسعات الحوثيين في اليمن ومحاولتهم اختراق المناطـق المحاذيـة لخليج عـدن ومضيق باب المنـدب ، وبالرغم مـن فـرض دول التحالف العربي حصـاراً بحرياً على السـواحل اليمنية لمواجهة تهديـدات الحوثييـن لحركة الملاحة فـي الممـرات الاسـتراتيجية ، وان التهديدات الايرانية بإختـراق التدابير الامنيـة العربية لم تنقطع ، ولاسيما عقب توجه السفينة الايرانية « شـاهد» الى السواحل اليمنية غير انها تراجعت

بعـد الاجراءات الامنية التـي فرضها التحالف الدولـي ، وعـدت عاصفـة الحـزم أحـد أهـم التطـورات المفصلية على الأمن والاسـتقرار في منطقـة الخليج العربي ، وكانت السـعودية رافضة العودة الى ورقة الرئيس «علي عبد الله صالح» الذي منحتـه اللجوء والحماية ولم يكن في السـابق حليفاً موثوقاً به من جانب السعودية ، وحاولت السـعودية عبر المبادرات الخليجية الثـلاث ان تمنح «صالح» الفرصة لابعاده عن الحوثـي لكنه اغتيل في كانـون الثاني ٢٠١٧، وبذلـك انتهى ملف الرئيـس « صالح» وعقب وفاته انقسـم المؤتمر الشـعبي الى عدة محاور ابرزهـا محور « طـارق علي عبد الله صالح» السـفير اليمني في الامارات ،وكذلك هناك من انتقل الى صفوف الشـرعية برئاسة « عبد ربه منصور هادي»، واخرين استمروا بالاسترزاق من مشـروع الحوثي المدعـوم من إيران ، كما ركزت السـعودية على اسـتهداف شمال اليمن والعاصمـة صنعـاء بصفتها مقـر حكم جماعة الحوثي ودعمـت قوات الشـرعية للقتال هناك ،الا ان الامارات ابرز شـركاء التحالف اتخذت منطقة جنـوب اليمـن الغنية بالموانـئ مركزاً لعملياتهـا وقامت بتشـكيل مجموعات مسـلحة تدعـم نفوذها في تلك المنطقة بعيداً عن مسـار العمليات[١٨].

وكان الرئيـس «عبـد ربه منصـور هادي» قد حظي بتأييد قوي من دول الجوار لليمن ، وكان انتقال الصراع الى الاقليم امر حتمي ، فالمملكة العربيـة السـعودية تدرك انها مكبلـة بقضيتين معقدتين هما الاتفاق النووي الايراني الاوروبي والدور الايراني في العراق ولذلك وجدت نفسها فـي قلب الاحداث في اليمـن ،ومهما كان الدعم الايراني للحوثيين الا انها ليس بمسـتوى الدعم لحلفائها في العراق وسوريا ولبنان ويرجع ذلك الـى تخوف ايران من التمـدد في المنطقة ومن ان الحوثيين ليسوا تحت سلطتها المباشرة [١٩].

إن مقتل الرئيس المخلوع» علي عبد الله صالح» الذي كان عامل توازن بالنسبة الى دول التحالف العربي والتي كانت على تواصل معه وحاضنة لعائلته ،وتحديداً دولة الامارات العربية المتحدة ، فقـد أدى إلى إنفراد الجماعـة الحوثية الذراع الايرانية في منطقة الخليج العربي بالسـلطة في العاصمة صنعاء وامتدادها المناطقي والعقائدي والقبلـي ، وقـد ورث الحوثييـن كل القطاعات العسـكرية والامنيـة والاسـتخباراتية والقبلية الموالية للرئيس السـابق «صالـح» فضلاً عن معدات الدولة العسكرية [٢٠].

وكان المحللـون السياسـيون قـد أكـدوا أن ماوصلت اليه اليمن من تراجع بسبب أسلوب « الرئيس عبد ربه منصور هادي «في إدارة الدولة وضعف نظامه السياسي في تسيير الامور، فقد سـهل للحوثيين السـيطرة على مناطق واسـعة من البـلاد ، فقد افتقـد ادائه السياسـي للفاعلية ،واتسم بالعجز والتباطؤ الشديد ،واستمر منكفئاً ومعزولاً ولـم يبذل جهوداً كافية لحشـد القوى السياسية وقطاع واسع من الشعب خلفه ،وفوت اداؤه شـديد البطئ اسـتغلال الأحـداث الكبيرة لفـرض تغييرات جوهرية في بنية النظام ،وفي إحـداث تغييـرات إيجابية يلمسـها المواطنون فـي حياتهم اليومية ،الامـر الذي اصاب الكثير بالاحبـاط وفقـدان الامل ،اذ لم تحرك مشـاهد اقتحـام الحوثييـن لرئاسـة الجمهورية ولمنزل الرئيس «هـادي» المواطنيين ،وظلوا ينظرون إلى الأمـر بقدر من اللامبلاة برغم عدم رضى قطاع واسع منهم عما يقوم به الحوثيون[٢١].

وطوال مدة حكم الرئيس «هادي» ظل يراهن على عامل واحد هو موقف الدولية ، كما انه فرض رؤاه في إدارة الحوار الوطني وفي صياغته مخرجاته ، وفي مسودة الدستور برغم من ان موازين القوى كانت مختله لحساب الاطراف المعارضة وفر للحوثيين ذرائع ومبررات للاعمال التي يقوموا بها ومن ذلك إصراره على فرض رسومات على اسعار المشتقات النفطية ، وبعد سقوط عمران لم يتبين موقفاً جاداً من الحوثيين من اجتياح صنعاء ،وبعد سقوطها عمل على تسهيل وصولهم الى رداع والبيضاء ، وابلغ شيوخ القبائل ان الحوثيين لايستهدفونهم بقدر ما يستهدفون اطراف سياسية معينة (٢٢).

بالنسبة للأمم المتحدة وجدت أن الصراع في اليمن أصبح مستعصياً للغاية ومطولاً وأكثر عنفاً، فالدمار التي سببته الحرب شكل تحدياً كبيراً للأمن والسلم الدوليين ، فمنذ بداية الحرب بدأت في اليمن واجهت المنظمة عقبات وتحديات يمكن تلخيصها بما يأتي(٢٣):

١.افتقار المفاوض او الوسيط الاممي الى الفهم الصحيح لحساسية الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لليمن .

٢.القصور في التعامل مع الاسباب الجوهرية للصراع والتركيز بشكل كبير على الاسباب الهامشية وغير المهمة.

٣.عدم فاعلية حظر توريد وتهريب الاسلحة الى الجهات والجماعات المتحاربه ولاسيما الخارجة عن القانون .

٤.عدم كفاية التمويل والدعم الاقتصادي اللازم للعملية السياسية والتفاوضية ولاسيما الوساطة من اجل خلق بيئة تصالحيه.

ينطبق هذا على دور المبعوثين الدوليين من المغربي» جمال بن عمر» إلى الموريتاني «إسماعيل ولد الشيخ أحمد» وصولاً إلى البريطاني «مارتن غريفيث»، وكذلك بعض المؤسسات التابعة للمنظمة الدولية.

إن قصور التصور وقصور الإدراك أدى بشكلٍ طبيعي إلى قصورٍ في وضع الحلول والمعالجات، والمراقب لمواقف المبعوثين العامين وبعض المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة وبياناتهم وتقاريرهم يكتشف بسهولة أنهم يعيشون في عالم آخر غير الذي يراه الناس وتنقله وسائل الإعلام بشكل يومي من قلب اليمن فضلاً عن أنه سيكتشف جهلاً مريعاً بصراعات المنطقة أو تجاهلاً مقصوداً لها(٢٤).

ان طبيعة المبعوثين الامميين لليمن لديهم ضعف في المنهجية وقيادة التفاوض ، فإدارة « جمال بن عمر» المبعوث الدولي السابق لليمن للحوار الوطني الشامل في اليمن امتد عمله من ١٨آذار ٢٠١٣الى ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٤ كان له دوراً في انزلاق اليمن للحرب الشاملة إذ لم يلزم الاطراف المتصارعة من حكومة ومعارضة في الانخراط الفعلي في مؤتمر الحوار الوطني لان الهدف غير المباشر من مؤتمر الحوار هو إقناع مثل هذه الاطراف المؤثرة من وجاهات قبليه وشخصيات مؤثرة بإنتهاج السلم وأدواته كالحوار وبعيداً عن إستخدام القوة وبالتالي تجنيب البلاد الإنزلاق إلى الحرب(٢٥).

وبعد ذلك جاء ولد «اسماعيل ولد الشيخ أحمد»

المبعـوث الـذي ورث مـن «بن عمـر» تركة ثقيلة ومأساة حرب شاملة ، وصلت الى مرحلة صعبة مع وجود تحالف عسكري عربي ينتصر للشـرعية اليمنية ،وتحالـف اقليمي غير عربي ايرانـي يدعم جماعة الحوثي لتثبيت قدرتهم في الاستيلاء على السلطة ،وتجلت هذه المأساة في معاناة انسانية طالت أكثر من ٩٠٪ من الشعب اليمنـي ومجاعـة شـديدة تجـاوزت ٢٠٪ من المجتمع اليمني فضلاً عن مقتل وتشـريد الآف من النساء والاطفال والرجال [٢٦].

وفـي محاولة جديدة لإخراج اليمن من مشـكلة الحرب المسـتمرة منذ العـام ٢٠١١، تم تعيين البريطانـي «مارتن غريفيـث» في ١٣ فبراير ٢٠١٨ مبعوثًا جديدًا للأمـم المتحدة في اليمن، خلفاً للمبعوث السـابق» إسـماعيل ولد الشـيخ أحمـد»، الذى تم تعيينه فـي ٢٥ أبريل ٢٠١٥ وأعلن استقالته في فبراير ٢٠١٨ ولعل المتابع لعملية إدارة المفاوضات السـلمية في اليمن من قبل الأمم المتحدة، يجد أن هناك عديداً من نقاط الضعف التـي أدت إليها المنهجيـة التي اتبعها المبعوثون السـابقون الذين توافدوا على البلاد، في حين ذهب البعض إلى وصف أدائهم بالفشل الكبير [٢٧].

لقد تـم تعيين المبعـوث الجديد فـي ضوء بيئة داخليـة مضطربة؛ اذ عد مقتـل الرئيس اليمني السـابق «علي عبد الله صالح « في ٤ ديسـمبر ٢٠١٧ مـن أكبر التحولات في مسـار الحرب الأهليـة باليمن منذ أن بـدأ التحالف الدولي ضد الحوثييـن بقيادة السـعودية، وقد أدت وفاته إلى تفاؤل فـي الرياض حول إمكانيـة التغلب على الحوثييـن عسـكرياً اثناء العـام ٢٠١٨، وكان مقتـل «صالـح» قد افـرز عديداً مـن القضايا المؤثـرة في مجرى الصراع فـي اليمن، اذ بدأ الجـدال حول مسـتقبل حزب المؤتمر الشـعبي العام الذى يُعاني من الانقسام، فقد تفرع الحزب إلـى كتلتين في بدايـة عاصفة الحـزم، الأولى يقودهـا «علـي عبـد الله صالح» فـي صنعاء، والثانيـة يتزعمها الرئيس» عبـد ربه منصور هادى» في المملكة العربية السـعودية، وبمقتل صالح أضحى الحزب في موقف صعب؛ حيث انقسـم إلى ثلاثة تيارات متنافسة بداخلة، يتمثل الأول في الجناح الذى كان يتبع صالح وظل في أماكنه وغير معروفة وجهته، والثاني اسـتطاع الإفلات من قبضة الحوثيين، وفر إلى المناطق المحررة، وبالنسـبة للثالـث لايزال يعمل تحت قيـادة الرئيس «هـادي»، كما تكمـن المعضلة الكبـرى التـي خلفهـا مقتل صالح فـي الوضع المفترض لأبنه داخل الحزب، خاصة في ضوء تضارب الرؤى بينهما اتجاه قيادة الحزب[٢٨].

في ضوء الطرح السـابق نـرى ان الحرب فـي اليمـن قـد تعقـدت بشـكل كبير فـي ظل سـيطرة الحوثييـن على العاصمـة صنعاء في ايلول ٢٠١٤ ،ولاسـيما وان الحوثيين اصبحوا قريبيـن جداً من حدود السـعودية وهذا مايهدد الأمن القومي السـعودي ومـع ازدياد الصراع في اليمن تدخلت السـعودية عسكرياً في حرب صعـده ومـا تلاها مـن أحـداث وكان الرئيس المخلوع « علي عبد صالح» يلعب على الحبال في هذه المشـكلة ويعمل وفق سياسـة فرق تسد بين الشـمال والجنوب ،ويضرب الحوثيين مع المؤسسـة العسـكرية اليمنيـة ، اذ وضع اليمن في طريـق مظلم واقتتال داخلي قـاد اليمن الى فوضـى عارمة دفع ويدفع الشـعب اليمني ثمن ذلك.

المبحث الثالث: مستقبل الصراع السياسي في اليمن في ظل اتفاق الرياض

في ظل استمرار القتال المسلح في اليمن وقعت كل من الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي بالعاصمة السعودية في الخامس من نوفمبر ٢٠١٩، اتفاق الرياض لانهاء حالة الاقتتال المسلح في جنوب اليمن والتي عرفت ب أزمة عدن ،وقد حضر التوقيع ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان»، والرئيس اليمني « عبد ربه منصور هادي»وولي عهد ابو ظبي «محمد بن زايد» وعدد من سفراء الدول العربية والاوروبية بالمملكة العربية السعودية، وكان هذا الاتفاق قد تكلل بنجاح الوساطة السعودية ،وهدف الاتفاق الى استيعاب جميع مكونات المجتمع اليمني ،وتمثيلهم في مؤسسات الدولة على قاعدة الحفاظ على الشرعية والثوابت الوطنية ، وفي حال نجاح السعودية في تنفيذ جميع بنوده وفق الجدول الزمني المتفق عليه فربما ذلك يقود لاتفاق ينهي الحرب باليمن في ظل وجود مؤشرات قبول من جانب «انصار الله « الحوثية والحكومة اليمنية من أجل انهاء الحرب سلمياً[٢٩].

وشمل الاتفاق على بنود رئيسية، فضلاً عن ملحق للترتيبات السياسية والاقتصادية، وملحق للترتيبات العسكرية وآخر للترتيبات الأمنية بين الطرفين التي شهدت قواتهما اثناء المدة المنصرمة نزاعاً عسكرياً وتبادلا للسيطرة على عدة مدن جنوبية ولاسيما عدن ينص الاتفاق على[٣٠]:

١- تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى (٢٤) وزيراً يعين الرئيس أعضاءها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية.

٢- عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية شهر أغسطس ٢٠١٩ م إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال ١٥ يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٣- توحيد قوات عسكرية، وترقيمها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة، وتوزيعها وفق الخطط المعتمدة تحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، خلال ستين يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤- إعادة تنظيم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في محافظة عدن واختيار العناصر الجديدة فيها من قوات الشرعية والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي، والعمل على تدريبها، وتعيين قائد لها، وترقم كقوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية.

وكان اتفاق الرياض قد حظي بترحيب يمني وعربي ودولي ،فقد ايدته ثلاثة عشر حزباً من الاحزاب اليمنية الرسمية المؤيدة للحكومة الشرعية ،من بينها اكبر الاحزاب اليمنية مثل المؤتمر الشعبي ،والتجمع اليمني للاصلاح ،والحزب الاشتراكي اليمني ،والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ،واتحاد الرشاد اليمني ،كما اشادت بالاتفاق كلاً من مصر والبحرين والامارات ، ورحب بالاتفاق ايضاً

الرئيس الامريكي « دونالد ترامب» ووصفه ببداية جيدة للوصول الى توقيع اتفاق الرياض ،ووصفه بأنه خطوة مهمة للتوصل الى حل سياسي جامع وشامل في اليمن، ورحبت بريطانيا بالتوقيع على وثيقة اتفاق الرياض وعدت الخارجية البريطانية الوثيقة خطوة مهمة للوصول الى حل سياسي شامل ،ولم ينتقد الاتفاق سوى ايران ببيان صادر عن وزارة خارجيتها بعد توقيعه مباشرة ووصفته ((بأنه لايساعد في حل مشكلات اليمن ويكرس الاحتلال السعودي للبلاد)) [٣١].

ان اتفاق الرياض وعند مقارنته مع اتفاق ستوكهولم والذي عقد في في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٨ والخاص بوقف النار في «الحديدة «، والذي لم ينفذ يرى المحللين ان هناك مؤشرات على تنفيذ اتفاق الرياض ولو بالتدريج وبالفعل بدأ في ١٩نوفمبر ٢٠١٩ ،بعودة رئيس الوزراء اليمني «معين عبد الملك « للعاصمة المؤقتة «عدن» برفقة وفد وزاري لتسلم المؤسسات الحكومية وتطبيع الاوضاع وتقديم الخدمات وفق مانص عليه الاتفاق وذلك بعد انسحاب معظم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي من المؤسسات الحكومية والعسكرية في عدن وتسليمها للحكومة اليمنية ،كما ان الدعم اليمني للاتفاق سيوفر له بيئة مؤاتية للتنفيذ ،بغية انهاء المواجهات العسكرية مع عناصر المجلس الانتقالي الجنوبي ،وتركيز جميع الجهود العسكرية لمحاربة الحوثيين والتنظيمات المسلحة التي يتزايد وجودها في اليمن ، كما ان ازمة عدن قد اثرت جداً في صورة الحكومة اليمنية واظهرت الاحزاب اليمنية كأطراف متصارعة على الحكم والمناصب كما هددت الدولة فعلياً بالتقسيم مما قلص الدعم الدولي للحكومة اليمنية لمحاربة الحوثيين[٣٢].

ولكن جاء إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي في ٢٥ ابريل ٢٠٢٠، المدعوم من دولة الإمارات، (الإدارة الذاتية لجنوب اليمن) خطوة تصعيدية في سياق صراعه على السلطة مع الحكومة اليمنية، فرضتها جملة من العوامل، في مقدمتها تغير مسار الصراع في الجنوب، لاستباق أي توجه سعودي إلى تقليم المجلس عسكرياً، بما في ذلك دعم قوى جنوبية صاعدة لمواجهته في مناطق نفوذه، ومن جهة أخرى، الضغط على السعودية، القوة الرئيسة في مدينة عدن، والطرف الراعي لـ»اتفاق الرياض»، لإقناع حليفها المتمثل بالسلطة الشرعية بتقديم تنازلات جديدة لتنفيذ الاتفاق، إلا أن إعلان المجلس الانتقالي للإدارة الذاتية من دون ضمانات أكثر من كونه تكتيكاً سياسياً مرحلياً، إذ يفرض عليه تبعاتٍ سياسيةً عديدة، بما في ذلك عجزه الإداري والمالي عن إدارة مؤسسات الدولة في الجنوب، فضلاً عن فرض واقع جديد قد يؤدي إلى تقسيم جنوب اليمن[٣٣].

وكان اعلان الادارة الذاتية وفرض حالة الطوارئ في محافظات جنوب اليمن ،وابرزها عدن العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية قد بينت وجود خطوات نحو التقسيم ،وقد قوبل قرار المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات بردود فعل محلية ودولية رافضة له ،اذ رفضت ست سلطات محلية معنية بهذا الموضوع من مجموع ثمان ،ماأعلن عنه المجلس الانتقالي الجنوبي واكدت تمسكها بالشرعية والرئيس « عبد ربه منصور هادي»،وتضمن الاعلان المجلس الانتقالي مايأتي [٣٤]:

١.دعـوة الجماهيـر الـى الالتفاف حـول قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي.

٢.اعـلان الادارة الذاتية للجنوب من ٢٥ ابريل ومباشـرة لجنة الادارة الذاتيـة اداء عملها وفق المهام المحددة.

٣. اعـلان حالـة الطوارئ فـي العاصمة عدن وعموم محافظات الجنوب .

٤.تشـكيل لجان رقابـة على اداء المؤسسـات ومكافحة الفسـاد والتنسـيق في ذلك مع رئيس الجمعية الوطنية ورؤسـاء قيادات المجلس في المحافظات .

٥.دعـوة التحالف العربي والمجتمع الدولي الى دعم إجراءات المجلس في الادارة الذاتية .

٦.دعـوة محافظـي المحافظـات الجنوبيـة ومسـؤولي المؤسسات العامة من ابناء الجنوب الى الإستمرار في أعمالهم.

٧.تكليـف اللجـان الاقتصاديـة والقانونيـة والعسكرية والامنية في المجلس بتوجيه اعمال الهيئات لتنفيذ الادارة الذاتية .

وكان التحالف الوطني للقوى السياسـية اليمنية والـذي يضـم ١٣ حزبـاً قد اعلن عـن رفضه القاطـع لاعـلان المجلـس الانتقالـي الجنوبي الادارة الذاتيـة وعـدة تمـرداً صريحـاً علـى الدولـة اليمنيـة وتعدياً علـى صلاحيات رئيس الجمهوريـة ونكوصاً على اتفـاق الرياض،اما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري عد الاعلان الانتقالـي مرحلة في طريـق التمرد والانقلاب علـى الشـرعية وانقلاباً على اتفـاق الرياض، وبالنسبة لموقف الجامعة العربية اعلنت في بيان لها ٢٧ ابريـل ٢٠٢٠،رفضها اعلان المجلس الانتقالـي الجنوبي واكـدت ان وحدة الاراضي اليمنية تعد حجر الأساس في موقفها من الازمة في البـلاد ، ودعا مجلس التعـاون العربي الى استكمال بنود اتفاق الرياض ووقف اي نشاطات تصعيديـة وضرورة عـودة الاوضاع في عدن الى سـابق عهدها ،واعلن مجلس الامن الدولي فـي بيان ٢٩ ابريل ٢٠٢٠ عن قلقه البالغ إزاء إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي بشأن الادارة الذاتية في جنوب اليمن ،وشدد أعضاء المجلس علـى الالتـزام القـوى بوحـدة اليمن وسـيادته واستقلاله وسلامة آراضيه ودعوا الى التعجيل بتنفيذ اتفاقية الرياض[٣٥].

وكانت جهود السـعودية قد أثمرت اثناء شهري حزيران وتموز ٢٠٢٠ علـى التوصل إلى آلية تنفيذية لتسـريع «اتفاق الرياض» بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي في الشـقين السياسي والعسـكري؛ إذ أعلن الطرفـان موافقتهما على الآليـة، في خطـوة يرجـح أنها سـتعيد توحيد صفـوف اليمنيين لمواجهة المشـروع الإيراني وأداته الحوثيـة، وفيما أعلنـت المملكة موافقة الطرفيـن على الآليـة أعلن المجلـس الانتقالي الجنوبي التراجع عما أسـماه «الإدارة الذاتية» بالتزامن مع إصـدار الرئيس اليمني «عبد ربه منصـور هادي» قراراً بتكليف رئيس الحكومة الحالـي «معيـن عبد الملـك «تشـكيل حكومة كفـاءات في غضون شـهر، وقراريـن آخرين بتعييـن محافظ لعدن ومديـر لأمنها، وتتضمن الآليـة نقاطاً تنفيذية تنص على اسـتمرار وقف إطلاق النـار والتصعيد بيـن الطرفين، والذي بدأ سـريانه منـذ ٢٢ يونيو/حزيـران ٢٠٢٠، وخروج القوات العسـكرية مـن عدن، وفصل قوات الطرفين في «أبين» وإعادتها إلى مواقعها السـابقة، وأوضـح الأمير» خالد بن سـلمان»

نائـب وزير الدفاع السـعودي، أن الجهود التي يقودها ولي الأمير «محمد بن سـلمان» أثمرت عـن قبول الحكومة اليمنيـة والمجلس الانتقالي الجنوبـي للآلية المقترحة من المملكة لتسـريع وتفعيـل تنفيـذ اتفـاق الريـاض بهـدف تحقيق الأمن والاستقرار وصناعة السلام والتنمية في اليمن[٣٦].

بالمقابل سـعت السـعودية على مـدار المرحلة السـابقة ، وبالتواصـل والتعاون مـع الحكومة اليمنيـة والمجلـس الانتقالي الجنوبـي، لتهدئة الأوضاع فـي جنوب اليمن، وإحياء تنفيذ اتفاق الرياض، وتتمثل أبرز هذه المساعي السعودية في الآتي[٣٧] :

١- توقيع مصفوفة انسـحابات وتبادل للأسرى: فـي خطوة أولية لإنقاذ اتفـاق الرياض، أعلنت الحكومـة اليمنيـة، فـي ٩ ينايـر ٢٠٢٠، عن توقيـع مصفوفة انسـحابات عسـكرية متبادلة مع المجلس الانتقالـي الجنوبي، وعودة القوات المتفق عليها بين الطرفين وفق اتفاق الرياض، على أن يتم تنفيذها تحت إشراف قيادة التحالف العربـي، وفي خطـوة أخرى لزيـادة الثقة بين طرفي الاتفاق، بدأت لجنة تبادل الأسـرى بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، أول عملية استلام للأسرى في محافظة شبوة (جنوب شرق صنعاء)، يوم ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

٢- عقـد اجتماعات في الريـاض: دعا الجانب السـعودي رئيس المجلـس الانتقالـي الجنوبي «عيـدروس الزبيدي»، إلى زيـارة المملكة، إذ وصل يوم ٢٠ مايو/آيار ،٢٠٢٠ إلى العاصمة الريـاض، وذلـك فـي زيـارة كانـت الأولـى للزبيدي إلى السعودية منذ رعاية الأخيرة اتفاق الريـاض، وهدفـت إلى وضع حـد للمواجهات العسـكرية التي تصاعدت في هذا التوقيت بين قـوات الحكومة اليمنيـة والمجلـس الانتقالي، ولا سـيما في محافظتي «أبين «و»سقطرى»، وهـي المواجهات التي انتهـت بإعلان المجلس سـيطرته الكاملة على جزيرة «سـقطرى» في ٢٠ يونيو/حزيـران ٢٠٢٠، وأيضًـا في إطار التواصـل مـع مختلـف القـوى الجنوبيـة في اليمـن، وصل وفد من محافظة حضرموت إلى العاصمة السـعودية، يـوم ١٧ يوليو الماضي، للمشاركة في المشاورات السياسية التي ترعاها المملكـة بين الأطـراف اليمنية مـن أجل تنفيذ اتفاق الرياض.

٣- وقف إطلاق النار: توصلت الحكومة اليمنية والمجلـس الانتقالي الجنوبي، يـوم ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، إلـى اتفاق وقف إطلاق النار فـي محافظـة أبين، وإيقـاف التصعيـد في كل المحافظـات الجنوبية، وبـدء محادثات لتطبيق اتفاق سلام، وذلك وفقًا لما أعلنه سفير السعودية باليمـن «محمد آل جابر». وسـعت المملكة من هـذا الاتفـاق إلى تهدئـة الأوضاع فـي جنوب اليمن، ومواصلة عقد الاجتماعات بين الطرفين للتوصـل إلى صيغـة تفاهم جديدة بشـأن تنفيذ اتفاق الرياض.

وفـي أكبـر عملية مـن نوعها لتبادل الأسـرى اليمنييـن منـذ الصـراع الحوثي مـع الحكومة الشـرعية أواخر ٢٠١٤، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمرفي الخامس عشـر من تشـرين الاول ٢٠٢٠، إطـلاق عمليـة لإعادة أكثر من ١٠٠٠ محتجز لدى أطراف النزاع اليمني عبر رحلات فـي وقت متزامن بيـن عدة مطارات يمنية وسـعودية، واخيراً، جـاءت عملية تبادل المحتجزيـن التي من المقـرر لها أن تكتمل في ١٦ من تشـرين الاول ثمـرة لمحادثات أجرتها الأطراف اليمنية في شـهر ايلـول ٢٠٢٠ في مدينة مونترو السويسرية، برعاية أممية استناداً إلى اتفاق استوكهولم المبرم اواخر عام ٢٠١٨، وتتويجـاً لجولات سـابقة مـن المفاوضات في العاصمـة الأردنيـة عمان، وبحسـب مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة اليمنية والجماعـة الحوثية، انتهـت عملية تبادل ٤٧٠ أسيراً من عناصر الجماعة الحوثية و٢٤٠ من المعتقلين والأسـرى التابعين للحكومة الشرعية من بينهم ١٥ سـعودياً وأربعة سـودانيين، فيما يرتقـب أن تنتهي الصفقة بتبـادل ١٥١ معتقلاً وأسـيراً تابعيـن للشـرعية ونحـو ٢٠٠ مـن عناصـر الجماعة الانقلابية عبـر رحلتين بين صنعاء وعدن[٣٨].

في ضـوء الطـرح السـابقة نرى آلية تسـريع

اتفـاق الرياض خطوة مهمة يمكن الركون اليها للمضي بتحقيـق بنود الاتفاق الـذي تعثر تنفيذ بنـوده على مدار الأشـهر الماضية ، ولكن هذا النجاح سيتوقف على استمرار الثقة تحديدًا بين الحكومة اليمنية والمجلـس الانتقالي الجنوبي، ودعـم الأطـراف الأخـرى سـواء الداخلية أو الخارجيـة لاتفاق الريـاض وآليته والعمل على تنفذيها، وتقديمها التنـازلات المتبادلة، وتغليب الجميع المصلحة الوطنية العليا والاسـتراتيجية لليمـن على مـا عداها من مكاسـب مرحلية أو ضيقة، فالشعب اليمني عانى من ويلات الحرب الداخليـة والاقليميـة ذهب ضحيتهـا الآف من أبناء اليمن .

الخاتمة

كانت الدول العربية قد شـهدت في نهاية العـام ٢٠١٠ وبدايـة العـام ٢٠١١ ولحد الآن موجات مسـتمرة من الاحتجاجـات والثورات العربيـة التي تراوحت مطالبهـا بين الاصلاح السياسـي والاقتصـادي والاجتماعي والقضاء على الفسـاد والبطالة وصولاً الى ارتفاع سقف المطالب بتغيير النظام السياسـي برمته وانهاء حالة التوريث المتوارثة في معظم النظم العربية، وهي فكرة أثرت علـى المواطن العربي الذي عانى الامرين من هذه النظم السياسـية الفاسدة ، ولايمكـن بأي حال من الاحوال للمواطن في الـدول العربية ان يختار من يحكمه عن طريق صناديق الاقتـراع ،او ان يقدم اعتراضاً حتى فمصيره الزوال او ينتظره مستقبل مجهول في المعتقلات، بـل وصل الامر الى تغييب الدولة والسلطة وتحويل مؤسسـات الدولة الى ادوات طيعة لخدمـة الحاكم وعائلتـه واقاربه كما هو الحال في كثير من الدول العربية ومنها اليمن .

واليمن شـأنها شـأن الدول العربية التي تعاني من تسلط نظم سياسية دكتاتورية فقد عانت من جملة من المشـاكل يمكن تحديدها بنقاط مركزة هي :

١.تـردي الاوضاع السياسـية المتمثلة بمطالبة المعارضة اليمنية بالاصلاح السياسـي وتحقيق الديمقراطيـة وانهـاء التوريث بسـبب تشـبث الحزب الحاكم في السـلطة (المؤتمر الشعبي العام) فالرئيس السابق « علي عبد الله صالح» حكـم اليمن منـذ العام ١٩٧٨ وظهـرت بوادر لديـه بتوريث الحكم لنجله احمد، لذلك كان لابد من الاحتجاج لانهاء حالة التوريث.

٢.سيطرة اقارب الرئيس» علي عبد الله صالح» علـى مقـدرات الحكـم والثـروة والمؤسسـة العسـكرية ، حيث عدت من اهم اسباب تصاعد المطالبات الشعبية بتنحية جميع اقارب الرئيس «علـي عبد الله صالح» مـن المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والحكومية والامنية .

٣. سـوء الاوضاع الاقتصاديـة والاجتماعية ، كأنتشـار الفسـاد والبطالة والفقر في مؤسسات الدولة ولاسـيما بعد جهود قمع الاحتجاجات في الجنوب .

ونتيجـة لذلك نـرى ان الثورة اليمنيـة انطلقت بشـرارتها الاولى كثورة سـلمية في ٣ شـباط ٢٠١١ ،مـع تصاعد حالة الانشـقاقات الكبيرة في المؤسسـة العسـكرية والقبائل مما ادى الى وصول الاحتجاجات الى حالة الغليان الشـعبي مما قاد الى صراع دموي أدى الى سقوط الآف من ابناء اليمن ،

وجـاء مقتل» علي عبـد الله صالح» في كانون الثانـي ٢٠١٧، لينهي ملف الرئيـس المخلوع « صالـح» وعقب وفاته حدث انقسـام للمؤتمر الشـعبي الـى عدة اقسـام القسـم الاول يقوده» طارق علي عبد الله صالح» السـفير اليمني في الامارات ،وكذلـك هناك من انتقل الى صفوف الشرعية برئاسـة « عبد ربه منصور هادي»، واخريـن اسـتمروا بالعمـل مـع الحوثييـن ، واستمرت الحرب بين جماعة الحوثي والمملكة العربية السعودية والضحية الشعب اليمني الذي طاله القتـل والجوع والتشـريد ،وطبقاً لاتفاق الريـاض الـذي عقد فـي الخامس من تشـرين الثانـي ٢٠١٩، تعـول الكثيـر مـن الاطراف الداخليـة والاقليمية والدولية للتوصل الى اتفاق

نهائي شـامل يضم المرجعيات اليمنية من اجل التهدئة الميدانية وتنفيذ ماجاء في اتفاق الرياض ،وحظـي ومـازال يحظـى اتفـاق الريـاض بترحيب عربي ودولي للحد من معاناة الشـعب اليمنـي المسـتمرة والوصول الى حل سياسـي شـامل للازمة اليمنية ،لذا اصبحت السـعودية الفاعل الاساس في الملف الامني اليمني ويبقى التحدي الاكبر لليمن ووحدته الى متى سـتنهي ايـران دعمها لجماعة الحوثـي اذ لا نجاح لاية مفاوضـات دون توقف ايران عـن تدخللها في الشـأن اليمني والعمل على حل مشاكلها بنفسها من اجل تدعيم نظامها السياسي.

المصادروالهوامش :

١. جمانه فرحات ، الثورة اليمنية : الخلفية والآفاق ، في مجموعة مؤلفين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،٢٠١٣ ، ص ٢٤٩.

٢.عبـد الاله بلقزيز ،ثـورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ،تقديم محمد الحبيب طالب ،منتدى المعارف، بيروت ،٢٠١٢،ص ١٠٤.

٣.المصدر نفسه،ص ١٠٥-١٠٦.

٤.هشام القروي ،استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسـات مفوتة ؟المركز العربي للابحاث ودراسـة السياسات ، الدوحة،مايو ٢٠١١، ص ٥.

٥.محمـد بدري عيد ، إرث ثقيل :اقتصاد اليمن بين قيود الأمن وتعهـدات المانحين، مجلة السياسـية الدولية ،مؤسسـة الاهرام ،القاهـرة ،العـدد ١٩٠ ،اكتوبر ٢٠١٢،ص ١٢٢-١٢٣.

٦.فهـد ياسـين ،تطـورات الاوضـاع في اليمـن وآفاق الخـروج مـن الازمـة الراهنـة ، مركـز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،٢٠١٥، ص ٢-٣.

٧.المصدر نفسه، ص٣.

٨.ابو بكر أحمد باذيب،المبادرات السياسية في اليمن بين السـلام والفوضى، مجلة السياسـة الدولية ،مؤسسة الاهـرام ،القاهرة ،العـدد ٢٠٧،ينايـر٢٠١٧،ص ١٥٢.

٩.ايمان عبـد الحليم ،تحولات ممتدة :معضلات وفرص الحـوار الوطني فـي اليمن ،مجلة السياسـة الدولية ،مؤسسـة الاهـرام ،القاهـرة، العـدد ١٩٥،ينايـر ٢٠١٤،ص ١٤٤،وينظر :عادل الشـرجبي، إعادة هيكلـة الجيـش اليمنـي ، مجلـة سياسـات عربية ،المركـز العربـي للابحـاث ودراسـة السياسـات ،الدوحة ،العدد ٣،تموز /يوليو ٢٠١٣،ص ٥٩.

١٠.المصدر نفسه،ص ١٤٤-١٤٥.

(*) احـزاب اللقـاء المشـترك : هـو تكتـل لأحـزاب المعارضـة الرئيسـة في اليمن، وقد تم تأسيسـه في ٦ فبراير/شـباط ٢٠٠٣،وضـم التجمـع اليمنـي للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب الحق، التنظيـم الوحدوي الشـعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي فطر اليمن، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، وكانت قد أيدت أحزاب اللقاء المشـترك في الانتخابات الرئاسـية اليمنية في عام٢٠٠٦ مرشحاً مشتركاً معارضاً للرئيس صالح حاصلاً على ٢٢٪ من الأصوات المثيرة للدهشـة لفيصل بن شـملان. لعبت أحزاب اللقاء المشـترك أثنـاء الربيع العربي عـام ٢٠١١ دوراً هاماً فـي عملية الانتقال المحتمل للسلطة من صالح إلى النظام الجديد.

١١.فهد الياسين،مصدر سبق ذكره، ص٣-٤.

١٢.أبو بكر أحمد باذيب ،مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(*)الحوثيـون: حركـة أنصار الله (كانت تسـمى بحركة الشـباب المؤمن)، هي حركة سياسـية دينية مسلحة تتخـذ من مدينة صعدة شـمال اليمن مركزاً رئيسـاً لها، عرفت بوسائل الاعلام باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي المرشد الديني للجماعة، تأسسـت الحركة عام ١٩٩٢ نتيجة شـعور أتباعها بأن الحكومة اليمنية تقوم بالتهميش والتمييزضدهم.

١٣.قاسـم كاظم البيضاني ،الحوثيون وتحديات المستقبل اليمنـي ،مجلـة ابحـاث اسـتراتيجية ،مركز بلادي للدراسـات والابحـاث الاسـتراتيجية ،بغداد،العـدد الخامس ،حزيران ٢٠١٣،ص ١٠٤.

١٤.الكسندر مترسكي ،الحرب الاهلية في اليمن :صراع معقـد وآفـاق متباينـة، المركـز العربـي للابحاث ودراسـة السياسات ،الدوحة ،سـبتمبر ٢٠١٥، ص ٤.

١٥.محمـد جميح ،المشـهد اليمني بعد سـقوط صنعاء ، مجلة سياسـات عربيـة ،المركز العربـي للابحاث ودراسـة السياسـات ،الدوحـة ،العدد ١١ ،تشـرين

الثاني /نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٩.، اسكندر النيسي ،صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،القاهرة ، العدد ١٩٩،يناير ٢٠١٥،ص١٦٤.

١٦. ابو بكر أحمد باذيب،مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

١٧.فهد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

١٨.أحمد ابو دقة ، اليمن المسار والمصير ،مجلة البيان ،٩سبتمبر ٢٠١٩،ص٣-٤، www.albayan.co.uk وينظر: يحى بن مفرح الزهراني، تحولات فاصلة :انعكاسات عاصفة الحزم على امن الخليج العربي،حالة الاقليم ،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،العدد ١٧،مايو ٢٠١٥،ص ٦.

١٩.الكسندر مترسكي ،مصدر سبق ذكره،ص ٦.

٢٠.عبد الباقي شمسان، اليمن مابعد صالح: هل تتغير إستراتيجيات الحرب وتحالفاتها،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،يناير ٢٠١٨،ص٣.

٢١.جهاد عوده،الازمة الاستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي ،المكتب العربي للمعارف،القاهرة ،٢٠١٧،ص٤٣٣.

٢٢.المصدرنفسه،ص٤٣٣-٤٣٤.

٢٣.موسى علايه ومي عجلان ، الامم المتحدة والمبعوث الاممي الغربي الجديد في اليمن هل من الممكن ان يكون اكثر فاعلية من مبعوث عربي سابق ، مركز الحوكمه وبناء السلام ، صنعاء ، شباط ٢٠١٨،ص ٢-٣.

٢٤. عبد الله بن بيجاد العتيبي، أي دورٍ للأمم المتحدة في اليمن؟ صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٤٥٢،سبتمبر ٢٠١٨-

٢٥. موسى علايه ومي عجلان،مصدر سبق ذكره، ص٣.

٢٦.المصدر نفسه ،ص٣-٤.

٢٧.وفاء الريحان، في مهب الريح: خطة المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن،المركز العربي للبحوث والدراسات،١٥ مايو ٢٠١٨،١-٢

http://www.acrseg.org/٤٠٧٤٠

٢٨.المصدر نفسه،ص ٣-٤.

٢٩.منى سليمان ،اتفاق الرياض وفرص حل الأزمة اليمنية ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،العدد ٢١٩،يناير ٢٠١٩،ص٢٥٦.

٣٠. نص "اتفاق الرياض" بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي (وثيقة)

https://www.aa.com.tr/ar

٣١.منى سليمان ،مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧،وينظر:صحيفة العرب ، لندن ،العدد ١١٥٢١،بتأريخ ٢٠١٩/١١/٧.

٣٢.منى سلمان ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٥٧.

٣٣.بشرى المقطري ، الادارة الذاتية لجنوب اليمن بين الضرورة والمآلات ، العربي الجديد،٣/مايو ٢٠٢٠

https://www.alaraby.co.uk/

٣٤.التطورات السياسية في اليمن بعد اعلان المجلس الانتقالي الادارة الذاتية في عدن :الدوافع والمالآت،مركز الفكر

https://fikercenter.com/position-papers

٣٥.المصدر نفسه،ص ٢.

٣٦. عبد الهادي حبتور،السعودية تقرّب بين الشرعية والانتقالي بآلية تسريع لاتفاق الرياض،صحيفة الشرق الاوسط ،لندن، العدد ١٥٢٢٠ ،٣٠يوليو ٢٠٢٠.

٣٧.أحمد عاطف،كيف تعمل السعودية على انقاذ اتفاق الرياض بشأن اليمن ،مركز المستقبل للابحاث والدراسات السياسية المتقدمة ،ابو ظبي ،آب ٢٠٢٠،ص ٣-٤.

٣٨. عبد الهادي حبتور وأسماء الغابري، جهود الأمم المتحدة في اليمن تتوّج بإطلاق أوسع عملية لتبادل الأسرى،صحيفة الشرق الاوسط ،لندن،١٦،اكتوبر ٢٠٢٠.

Yemen ; Political Scene – The Impact of Political System

Abstract

Ast.Prof .Dr. Nadia F.s. Fadhly
protests, suffers from structural, political, ٢٠١١ The political system in Yemen, before the constitutional, military and economic problems that caused the spark of protests from Tunisia and Egypt to reach Yemen, as Yemeni youth demanded a change in the political system and a radical change in it, with the end of the inherited state as is the case. In the Arab countries by some leaders and presidents, an idea that affected the Arab peoples, who suffered from these corrupt political systems, and in no way can a citizen in Arab countries choose whoever rules him through the ballot box, or submit an objection until his fate disappears or Absenteeism in detention facilities, but the matter came to the absence of the state and authority, and the fall of President «Ali Abdullah Saleh» and ,٢٠١٤ ,٢ the rise of the Houthis to power and control of the capital, Sanaa, on September exacerbating the tragedy of the Yemeni people in the presence of the government of «Abd Rabbu Mansour Hadi» Which is characterized by weakness and the inability to properly to announce a ,٢٠١٩ ,٥ manage the state, until the Riyadh agreement came on November .kind of calm between the conflicting parties